

قمة مجموعة العشرين:

شراكة لإنقاذ الاقتصاد العالمي

• مشاركة الملك عبدالله في قمة لندن تأكيد لمكانة المملكة السياسية والاقتصادية
• الأزمة المالية تتطلب إصلاح النظام النقدي والمالي العالمي

يؤمل العالم كثيراً على اجتماعات دول مجموعة العشرين الذي سيعقد في لندن يوم الخميس المقبل، ويشارك فيه خادم الحرمين الشريفين مع زعماء ورؤساء حكومات الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي، ولأول مرة تشارك دول من إفريقيا وآسيا في اجتماعات لحل مشكلة اقتصادية عالمية بعد أن كانت الاجتماعات تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وقد نوه عدد من الاقتصاديين لـ «اليمامة» بأهمية انعقاد قمة لندن في ظل الظروف الاقتصادية العالمية حالياً؛ مؤكداً على أن دعوة المملكة للمشاركة في هذه القمة تؤكد المكانة الاقتصادية والسياسية للمملكة، وأنها عنصر فاعل في خريطة العالم له دوره الفعال في تحريك الاقتصاد العالمي وإصلاح الخلل الحالي.

إعداد: سعد الصميداني

على المستوى العالمي، وقال إن حضورها لمتل هذه القمة ما هو إلا تعبير عن ثقل المملكة اقتصادياً وسياسياً.

دور كبير لاستقرار الاقتصاد العالمي

ويعتبر د.زايد الحصان أستاذ العلوم المالية والاقتصاد بجامعة الملك سعود دعوة المملكة باعتبارها أحد دول مجموعة العشرين هو فرصة ذهبية لتعزيز الدور العالمي للمملكة على المستويين الاقتصادي والسياسي، وينبغي أن تستغل الجهات ذات العلاقة مشاركة المملكة في هذه القمة العالمية التاريخية لضمان مشاركة المملكة مستقبلاً في أي تكتل؛ والتي ستعود على الاقتصاد السعودي بالفائدة وتعزيز عملية التحول الكبيرة الجارية حالياً لتحويله من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد معرفي... ويقول د. رضا عبد السلام أستاذ الاقتصاد بجامعة المنصورة والمستشار الاقتصادي: لا شك أن مشاركة المملكة ضمن أكبر ٢٠ اقتصاداً في العالم لرسم خارطة اقتصاد عالمي جديد تنطوي على أهمية كبرى بل وتاريخية، ولهذا لابد، وأن يكون هناك تصور وطني واضح لحجم المشكلة العالمية وأسبابها، ومن ثم المساهمة التي يمكن أن تقدمها المملكة في هذا الخصوص.

فيما يعتقد الكاتب الاقتصادي د.عقيل العقيل أننا تجاوزنا الاحتفالية بدعوة المملكة لمتل هذه التجمعات العالمية منذ زمن، فالمملكة هي العنصر الثابت في المعادلة الدولية فيما يخص دول المنطقة، وعقد مثل هذا التجمع من دون المملكة هو الاستثناء الذي يحتاج إلى تصحيح.

الخروج من الأزمة

وحول الدور الذي ستلعبه قمة العشرين في لندن للخروج من هذه الأزمة يقدم الدكتور أسامة فلالي مجموعة من الاقتراحات وأجزها بمطالبته بإصلاح النظام النقدي العالمي وإصلاح النظام المالي العالمي بمزيد من الرقابة الشديدة على المؤسسات والمنظمات المالية والنقدية الكبرى في العالم؛ كما طالب بإنشاء آليات وأنظمة جديدة لعمل هذه المنظمات وإنشاء آليات للإنذار المبكر لتنبه الحكومات بالخطر القادم

في البداية يقول الدكتور أسامة بن إبراهيم فلالي أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز إن قادة دول مجموعة العشرين سوف يجتمعون لبحث الطرق الكفيلة بعلاج مشكلة الركود الاقتصادي العالمي الحالي، وتعتبر المملكة الدولة الوحيدة من الدول العربية ودول الشرق الأوسط المشاركة في هذه القمة الاقتصادية المهمة في لندن، وهذا يدل على أن المملكة لها ثقل سياسي واقتصادي مؤثر في الاقتصاد العالمي، وإذا نظرنا إلى التاريخ الحديث وإلى الأزمات الاقتصادية السابقة نجد أن الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا وفرنسا وألمانيا كانت تستأثر بالاجتماعات وتضع الحلول وتفرضها على العالم، أما في هذه الأزمة فإن الدول الكبرى والمنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأواضورة مشاركة دول ذات ثقل اقتصادي وسياسي في العالم؛ لذلك تم دعوة الصين والهند والمملكة لمشاركة الدول الكبرى والمنظمات الدولية في تحمل المسؤولية والمساهمة في إيجاد حلول اقتصادية للخروج من هذه الأزمة المالية التي عصفت بدول العالم.

ويشاركه في الرأي الدكتور صلاح بن فهد الشلهوب الأستاذ بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن الذي يقول: ليس هناك شك أن مشاركة المملكة تعطي عداً من الانطباعات في الرؤية العامة فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي؛ فمن ذلك أن الدول الكبرى أصبحت اليوم أكثر وعياً بالحاجة لمشاركة الدول المؤثرة في العالم؛ سواء كان ذلك لعدد السكان أو للتحويلات الاقتصادية العالمية أو فيما يتعلق بالمملكة الدول التي تمثل قبلة المسلمين وبلد الحرمين ومحل اهتمام خمس سكان الكرة الأرضية، كما أن المملكة تملك أكبر احتياطي لأهم سلعة في العالم وشريان الاقتصاد وهو البترول، ودولة بهذا الحجم لا يمكن نهميشها من أن تشارك في مسيرة الاقتصاد العالمي؛ خاصة بعد الأزمة العالمية والحاجة اليوم لكل الدول المؤثرة في العالم؛ لأن تشارك في حلول الأزمة العالمية.

فيما يؤكد الدكتور عبدالعزيز بن حمد القاعد الكاتب الاقتصادي المعروف أن المملكة بتقلها السياسي والاقتصادي ستلعب دوراً محورياً في تجاوز الكثير من العقبات السياسية والاقتصادية



حبيب الله التركستاني



د. صلاح بن فهد الشلهوب



د. زايد الحصان



خادم الحرمين الشريفين أثناء اجتماع قمة مجموعة العشرين الاقتصادية في واشنطن



د. اسامة هلاي

مشاركة المملكة في دعم الاقتصاد الدولي من خلال المواقف الاقتصادية أعطتها المكانة الدولية. ويركز الدكتور صلاح الشلهوب على ميزة هذه القمة بقوله إنها ليست كسابقاتها التي كانت تركز فقط على ثماني دول تمثل اتجاه جزء من الدول المؤثرة في اقتصاد العالم؛ لكن اليوم هناك عشرين دولة تمثل اقتصاد أكبر عشرين دولة في العالم، وأضاف أن هذه الدول تمثل رؤى لشرائح كبيرة من المجتمعات في العالم، فالاتفاقيات التي ستتم ستكون التزاماً على الجزء الأكبر من الدول الأكثر تأثيراً في العالم، فالاتفاقيات ستكون تطبيقية بشكل أكبر، وأدعى لأن تمثل نسبة أكبر من شرائح المجتمعات باختلاف اهتماماتها وهمومها وطموحها.



د. عبد العزيز القاعد

جذور المشكلات

ويطالب الدكتور عبدالسلام بضرورة مناقشة جذور المشكلات؛ حيث يقول: أتصور أنه ما لم يضع المجتمعون في لندن أيديهم على أمهات وجذور الأزمة لن نصل إلى حلول ناجعة، فإلى الآن لم يتم التطرق إلى جذور المشكلات العالمية، وفي مقدمتها المشكلات الطاحنة التي تعتصر الاقتصاد الأمريكي وتحوله إلى اقتصاد ريعي تراجع فيه عجلة ووتيرة الإنتاج الحقيقي بشكل مخيف لحساب قطاعات فقاعية كالعقار والتمويل ولهذا حدث الانهيار؛ كما أن قضية معيار الدولار ينبغي على قمة أجندة اجتماع لندن بالإعداد جدياً للتخلي عنه وفك عنق الاقتصاد العالمي من وطأة الدولار، وفي نفس الوقت إعادة الاقتصاد الأمريكي إلى العمل بكفاءة شأن باقي الاقتصادات العالمية، وبالتالي تمكينه من خفض العجز التجاري والمديونية... الخ. فيما يقول الدكتور عقيل العقيل إن قمة لندن لن يكون لها أي دور فيما يخص الأزمة الراهنة؛ فالدور الفعال هو للقطاع الخاص، الدول تصنع التشريعات وتراقب تنفيذها. والتشريعات المعمول بها عالمياً، أمريكا وأوروبا على الأقل، أثبتت قصورها واحتياجها لقوة التنفيذ وهو السلاح الموجود بيد الشركات العالمية العملاقة، وقال إن المتبقي بيد الحكومات هو فرض تلك القوانين أو التأمين وهو آخر سلاح؛ ويبدو أن أمريكا وأوروبا في الطريق لاتخاذ؛ وأخشى ما أخشاه أن هذا القرار سيعيدنا إلى حقبة ما بين الحربين العالميتين؛ وخاصة العشرينات من القرن الماضي.



د. عقيل العقيل



د. رضا عبد السلام

قبل حدوثه في المؤسسات والمنظمات المالية الكبرى المحلية منها والدولية في اقتصادات العالم الكبرى. ويضيف الدكتور عبدالعزيز القاعد أنه من المؤكد أن تداعيات الأزمة المالية العالمية ستشكل المحور الأساس على جدول أعمال القمة؛ لذلك فمن المتوقع أن تبحث هذه القمة وضع تصور واضح للأزمة المالية العالمية وتداعياتها وكيفية الخروج منها عن طريق معالجة مواطن الخلل والضعف في النظام النقدي الدولي في إطار ما حددته الكثير من الدراسات والتي ركزت على توسيع الحدود التنظيمية والرقابية على الأنشطة الاقتصادية والنقدية وليس على المؤسسات، ضبط إيقاع السوق؛ وخاصة المؤسسات التي تتولى تقدير المخاطر، وتوفير المعلومات عن كل الأنشطة المالية والاقتصادية وما يتعلق منها في المشتقات المالية، وكذلك زيادة التعاون على المستوى المعلوماتي من خلال المؤسسات المالية الدولية. ويصف الدكتور زايد الحصان القمة بأنها تجمع تاريخي يؤكد اتحاد العالم ككتلة واحدة في مواجهة الأزمة المالية الحالية التي عصفت بمقدرات العديد من دول العالم على حد سواء؛ وقال: هناك اختلاف في وجهات النظر حول بعض طرق الإنقاذ التي يجب تنفيذها لمساعدة القطاع المالي العالمي؛ وبصفة خاصة القطاع الأمريكي بصفته الأكبر والأكثر تأثراً بهذه الأزمة؛ لأنها خرجت في الأساس من رحم ذلك القطاع. وستسعى تلك القمة لتقريب وجهات النظر وبصفة خاصة ما بين القيادات الأوروبية والقيادات الأمريكية، وبالتأكيد سوف تقوم الصين بلعب دور كبير ومؤثر في هذا الاجتماع كونها أكبر دولة تملك فوائض مالية جاهزة للاستخدام، والتي ترى الحكومة الأمريكية بأنه يجب استثمار جزء كبير من هذه الأموال في شراء سندات حكومية تصدرها الحكومة الأمريكية، ومثلها يصدرها صندوق النقد الدولي لتوفير السيولة اللازمة للقطاع المالي الأمريكي الذي يعاني من تبعات انهيار استثماراته في المشتقات المالية؛ والتي قد تتجاوز التريليوني دولار. ويرى الدكتور حبيب محمد التركستاني الأستاذ بجامعة الملك عبدالعزيز أن مشاركة المملكة تأكيداً لأهمية الدور الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في الاقتصاد العالمي؛ حيث تعتبر من أكثر الاقتصادات العالمية استقراراً وتحظى بالثقة الكبيرة من قبل المستثمرين المحليين والدوليين؛ كما أن